

Distr.: General
24 December 2015
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية

أولا - مقدمة

١ - يقدَّم هذا التقرير عملا بالفقرة ٤٣ من قرار مجلس الأمن ٢٢١١ (٢٠١٥) وهو يغطي التطورات الرئيسية التي شهدتها جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ تقديم تقريري المؤرخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ (S/2015/741)، بما في ذلك ما يتعلق بالوضع على الأرض والتقدم الذي أحرزته حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في تنفيذ التزاماتها بموجب إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة؛ والعملية الانتخابية؛ والتقدم الذي أحرزته بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (البعثة) في الاضطلاع بولاياتها. ويتضمن التقرير أيضا تحديثا للمرحلة التي بلغها الحوار الاستراتيجي مع الحكومة بشأن استراتيجية خروج البعثة والتوصيات المتصلة بذلك.

ثانيا - التطورات الرئيسية

ألف - التطورات السياسية

الحوار الوطني

٢ - ما زال الاقتراح المقدم من الرئيس جوزيف كابيلا بإجراء حوار وطني من أجل التوصل إلى توافق بين الجهات المعنية بشأن العملية الانتخابية يثير نقاشا ويكشف انقسامات بين الجهات الفاعلة السياسية المختلفة بشأن المشاركة في الحوار.

٣ - ورغم المؤشرات على إمكان انسحاب الحزب المعارض الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي من المفاوضات مع مبعوثي الرئيس بشأن تنظيم الحوار، نتيجة لخلاف

داخلي على الأرجح، فقد حث الأمينُ العام للاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي برونو مافونغو، خلال مؤتمر صحافي عُقد في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر في بروكسل، الرئيسَ كابيلا على بدء الحوار بدعم من ميسِّر دولي بحلول نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. وفي رسالة مؤرخة ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، طلب مني رئيس الاتحاد إيتيان تشيسيكدي تعيينَ ميسِّر دولي للحوار. وكرر هذا الطلبَ نائبُ الأمين العام برونو تشيبالا في مقابلة صحافية أُجريت معه في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر؛ إذ قال إن الحزب لن يشارك إلا في حوار يدعو إليه ''وسيط دولي محايد'' يعيِّنه الأمين العام للأمم المتحدة.

٤ - وفي ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، أصدرت ١٨ منظمة من منظمات المجتمع المدني إعلانا أيدت فيه إجراء حوار وطني باعتباره ''السبيل الوحيد لدرء الخطر عن الوطن''. وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، صدر بيان عن مجموعة من سبعة أحزاب سياسية (''مجموعة السبعة''، وهي مجموعة منشقة عن الأغلبية الرئاسية) استُبعدت من الائتلاف الحاكم وأنشأت منبرا رسميا في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، انتقدت فيه عددا من الإجراءات التي اتخذتها الأغلبية الرئاسية بهدف تعطيل العملية الانتخابية. وأعلنت المجموعة في البيان أن لا سبب وجيها يدعو إلى إجراء الحوار المقترح الذي زعمت أن كل الغرض منه هو إضفاء شرعية على الجهود التي تبذلها الأغلبية الرئاسية من أجل البقاء في سدة السلطة في انتهاكٍ للدستور. وفي ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، أصدر المؤتمر الأسقفي الوطني للكونغو بيانا رحّب فيه بالمبادرة الحوارية للرئيس وشدد على أن تحترم الأهدافُ والنتائجُ المتوقعة دستورَ عام ٢٠٠٦ والنظامَ الحالي للمؤسسات ورفض أي ترتيبات انتقالية جديدة.

٥ - وواصل الرئيس كابيلا مشاورات شملت رئيس المجلس الوطني، ورئيس مجلس الشيوخ والطوائف الدينية. وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، أعلن الرئيس كابيلا أمام أعضاء السلك الدبلوماسي اعتزامه إجراء الحوار الوطني قبل نهاية تشرين الثاني/نوفمبر لمناقشة وضع جدول زمني انتخابي توافقي، وتحديث قوائم الناخبين، وتمويل الانتخابات والترتيبات الأمنية للعملية الانتخابية. وشدد الرئيس كابيلا على أن هذا هو السبيل الوحيد في رأيه لضمان إجراء انتخابات سلمية ومقبولة على نطاق واسع وتفادي تكرار العنف الذي أحاط بالانتخابات في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠١١. وذكر أيضا أنه لن يعارض وجود ميسر دولي للحوار في حال شددت الأطراف على ذلك كشرط لمشاركتها. وبطلب من الرئيس كابيلا، أطلعني وزير الخارجية ريمون تشيباندا في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر على معلومات عن الأعمال التحضيرية لمؤتمر الحوار الوطني وإمكان الاستعانة بتيسير دولي.

٦ - وأشارت سابقا، ديناميةُ المعارضة، وهي ائتلاف للمعارضة يضم من جملة أحزاب سياسية أخرى حركةَ تحرير الكونغو والاتحادَ من أجل الأمة الكونغولية، في بيان صادر عنها في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، إلى أنها لن تشارك في الحوار واقترحت بأن تكون الآليات التشاورية التي سبق أن استحدثتها اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة والتي تجمع أحزاب الأغلبية والمعارضة، بمثابة منتدى للحوار بشأن العملية الانتخابية. وأعقب ذلك بيان أدلى به رئيس الاتحاد فيتال كاميريه في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر أعلن فيه أن حزبه لن يشارك في حوار يجرى برعاية الرئيس كابيلا، ولكنه مستعد لتأييد استنتاجاته إذا كان هذا الحوار يحترم الدستور وإذا تعهد الرئيس بعدم السعي إلى ولاية ثالثة. وفي ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، أشارت مجموعة من منظمات المجتمع المدني إلى أن الحوار الوطني، مع أنه موضع ترحيب، ينبغي ألا يكون ”شرطا مسبقا“ أو ”عقبة“ لإجراء الانتخابات الوطنية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ ضمن المهل الدستورية.

٧ - وفي ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، أعلن الرئيس كابيلا إنشاء لجنة تحضيرية لإطلاق الحوار الوطني مع الميسر الدولي. ومن ٢ إلى ٥ كانون الأول/ديسمبر، سافر مبعوثي الخاص إلى منطقة البحيرات الكبرى سعيد جينيت إلى كينشاسا، بناء على طلبي، لالتماس آراء جميع الجهات المعنية قبل الرد على طلب الرئيس كابيلا تعيين ميسر تابع للأمم المتحدة من أجل تيسير الحوار المقترح.

٨ - وفي ١٤ كانون الأول/ديسمبر، حذّر الرئيس كابيلا في خطاب ألقاه أمام البرلمان عن حالة الأمة، من يرفضون عرض الحوار ويدعون إلى العنف من أن الحكومة ستتخذ كل التدابير اللازمة للمحافظة على التنمية الاقتصادية والاستقرار اللذين حققهما البلد على مدى السنوات الماضية.

الاستعدادات لإجراء الانتخابات

٩ - لم يُحرَز أي تقدم جوهري في الاستعدادات التقنية لإجراء الانتخابات. وبالنظر إلى الثغرات في التمويل والتأخر في شراء المواد الانتخابية، فضلا عن أوجه تأخير أخرى ناجمة عن عملية التقسيمات الإدارية، بما في ذلك إنشاء مجالس المقاطعات في المقاطعات المنشأة حديثا، لم تجرَ الانتخابات المحلية وفي المقاطعات التي حُدد موعدها في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر. وفي رسالة مؤرخة ٩ تشرين الأول/أكتوبر موجهة إلى رئيس الوزراء أوغوستان ماتاتا بونيو، ذكرت الهيئة الانتخابية الوطنية أنه لم يُصرَف سوى ١٧ في المائة من إجمالي الأموال المخصصة لها في إطار ميزانيات الأعوام ٢٠١٣ و ٢٠١٤ و ٢٠١٥. وإضافة إلى ذلك، قامت اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة بخطوات للانتهاء من إنشاء آليات

تشاورية بالتنسيق مع الجهات المعنية المختلفة. وفي ٢٩ أيلول/ سبتمبر، وقّعت اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان مذكرة تفاهم بشأن إنشاء إطار مشترك معني بالانتخابات وحقوق الإنسان. بيد أنه لم يُعقد أي اجتماع رغم النداءات التي أطلقتها المعارضة والتي دعت فيها اللجنةَ الانتخابية إلى الاضطلاع بدور قيادي من خلال هذه الآلية لتيسير التوافق على جدول زمني جديد للانتخابات.

١٠ - وفي ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، أشار مكتب الرئيس كابيلا إلى أسباب صحية في إعلانه أن أبّو أبولينير مالو مالو قدم استقالته بوصفه رئيس اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة ودعا الطوائف الدينية إلى اقتراح مرشح يحل محله. وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، استقال نائب رئيس اللجنة الانتخابية أندريه بونغويه من دون تفسير. وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، أقرت الهيئة العامة للجمعية الوطنية ترشيح الأمين التنفيذي الوطني للجنة الانتخابية كورناي نانغا ونائبه نوربر كاتينتيما، رئيسا ونائبا للرئيس للجنة الانتخابية، على التوالي. وفي ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، أدى أعضاء مكتب اللجنة الانتخابية الجديدة اليمين أمام المحكمة الدستورية، وتولوا مهامهم في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر.

١١ - وفي ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، نشرت المنظمة الدولية للفرنكوفونية التقرير النهائي عن تدقيقها في سجل الناخبين. وخلصت إلى أنه على اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة اتخاذ عدد من الإجراءات من أجل وضع سجل ناخبين محدَّث وموثوق به وشامل للجميع. وأوصت أيضا بأن تواصل السلطات العمل على إدخال إصلاحات طويلة الأجل تشمل إجراء تعداد إداري للسكان.

باء - التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات الوطنية بموجب إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة

اللامركزية

١٢ - في حين أُرجئت إلى أجل غير مسمى انتخابات المحافظين التي كانت مقرَّرة بادئ الأمر في ٦ تشرين الأول/أكتوبر، عيَّن الرئيس كابيلا، في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، بموجب المرسوم ٢١ المفوضين الخاصين ونوابهم لحكم المقاطعات الـ ٢١ الجديدة التي تكونت بنتيجة عملية التقسيمات الإدارية. وقد تولوا مهامهم بين ٩ و ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر.

١٣ - وأصدرت معظم أحزاب المعارضة بيانات احتجاج على هذه التعيينات معتبرة إياها غير دستورية. وانتقدت حركةُ تحرير الكونغو إنشاءَ إدارة مكونة من نظامين مختلفين ضمن البلد الواحد، نظام يضم محافظين منتخَبين وآخر يضم مفوضين خاصين، في انتهاك

للدستور. وشجبت مجموعة السبعة في بيانها الصادر في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر المشار إليه في الفقرة ٤ أعلاه، هذه التعيينات معتبرة بأنها تصبّ في خانة جهود الأغلبية الرئاسية الرامية إلى تقويض دستور عام ٢٠٠٦ وتمهيد الطريق أمام تمديد ولاية الرئيس كابيلا في انتهاك للدستور. وانتقدت مجموعة السبعة أيضا في بيانها تعيين مفوضين خاصين ينتمون إلى الأغلبية الرئاسية حصرا باعتباره وسيلة لمواصلة التضييق على حيز العمل السياسي وتيسير تزوير الانتخابات. وكرر ممثلو دينامية المعارضة أوجه القلق هذه في اجتماع عقده الائتلاف في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر في كينشاسا.

١٤ - وفي ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، أصدر المؤتمر الأسقفي الوطني للكونغو بيانا اعتبر فيه تعيين الحكومة مفوضين خاصين عوض المحافظين المنتخبين خطوة إلى الوراء على طريق الديمقراطية. وإذ أشار المؤتمر إلى أن من واجب جميع المواطنين الكونغوليين مقاومة أي شخص يحاول انتهاك الدستور، دعا مؤيديه إلى القيام بسلسلة من الأعمال السلمية دفاعا عن الدستور. وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، تقدمت حركةُ تحرير الكونغو بطلب لدى المحكمة الدستورية طلبت فيه أن تُبطل المحكمة مرسوم تعيين المفوضين الخاصين. وفي ٧ كانون الأول/ديسمبر، قدمت مجموعة من ٥٢ معارضا في الجمعية الوطنية التماسا بحجب الثقة عن نائب الرئيس ووزير الداخلية إيفاريست بوشاب احتجاجا على تعيين الحكومة المفوضين الخاصين.

إصلاح قطاع الأمن

١٥ - أُحرزَ بعض التقدم في تطبيق قانون وضع الأفراد العسكريين، بزيادة وزارة الدفاع مرتبات ومخصصات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بين ١٧ و ٥٠ في المائة، بحسب الرتبة. وعلى غرار ذلك، حظي أفراد الشرطة الوطنية الكونغولية بزيادة في المرتبات بلغت نحو ٢٥ في المائة.

١٦ - واستمرت المناقشات بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والبعثة والشركاء الثنائيين بشأن إنشاء قوة للرد السريع. ومع أن القدرة على التنقل لا تزال محدودة، تتوقع القوات المسلحة أن تنجز بحلول مطلع عام ٢٠١٦ وبدعم من حكومة بلجيكا، تدريب لواء الرد السريع ٣١ التابع لها الموجود في كيفو الشمالية.

١٧ - وفي ما يتعلق بالشرطة الوطنية، بدأ إجراء تعداد تكميلي لأفراد الشرطة لإتمام التعداد الذي أجري عام ٢٠١٠. ولا يزال الجزء الأكبر من قانون برامج إصلاح قطاع الشرطة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، الصادر في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، غير مطبَّق ولا سيما الأحكام المتعلقة بالمالية والميزانية، كما هو الحال مع القانون المتعلق بوضع أفراد الشرطة.

توطيد سلطة الدولة

١٨ - عقدت خطة تحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار للمناطق الخارجة من النزاع المسلح اجتماعا للجنة المتابعة في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر لاستعراض التقدم المحرز والسبل الكفيلة بتحسين هيكلياتها للحوكمة. وحددت بعض التطورات الإيجابية في تعزيز سلطة الدولة وتحقيق الاستقرار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، أنشئ صندوق الاتساق في تحقيق الاستقرار، وهو صندوق استئماني متعدد الشركاء لدعم تنفيذ كلٍ من الاستراتيجية الدولية لدعم الأمن والاستقرار والاستراتيجيات وخطط العمل لتحقيق الاستقرار في المقاطعات، بتبرعات بلغ مجموعها ١٣ مليون دولار من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنرويج وهولندا. وأدت هذه المساهمات إلى تخصيص مبلغ ٤ ملايين دولار إضافي من صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام.

المصالحة الوطنية والتسامح وإرساء الديمقراطية

١٩ - إضافة إلى جهود الرئيس كابيلا لإجراء حوار وطني، واصلت سلطات المقاطعات والجهات الفاعلة المحلية في إيتوري وكيفو الشمالية وتانغانيكا، بدعم من البعثة، الاضطلاعَ بأنشطة المصالحة لمنع العنف بين المجتمعات المحلية والمتصل بالأراضي وفي فترة ما قبل الانتخابات، وتعزيزَ التعايش السلمي.

جيم - الحالة الأمنية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية والعمليات التي تنفذها قوات الأمن الوطنية ضد الجماعات المسلحة

٢٠ - في كيفو الشمالية، استمر تحالف القوى الديمقراطية في تهديد الأمن في إقليم بيني، حيث واصل تحركاته ونفذ عملياته من خلال مجموعات صغيرة. واستمرت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في تنفيذ عملياتها العسكرية سوكولا الأولى ضد التحالف، وكانت أحيانا تتلقى الدعم من البعثة، بسبل منها دوريات الاستطلاع المشتركة وتبادل المعلومات والإسناد بالنيران. ورغم أن هذه العمليات أضعفت التحالف، فقد ظل قادرا على شن الهجمات وتمكن من تجديد قدراته العملياتية باستيعاب الميليشيات المنشقة في صفوفه. وفي أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر، شنت عناصر يُشتبه بأنها تابعة للتحالف وللميلشيات المرتبطة به هجمات أدت إلى قتل ٥٣ مدنيا وخطف ٢٠ آخرين، بينما نصبت تلك العناصر المسلحة غير الشرعية تسعة كمائن سقط بنتيجتها ١٣ قتيلا و ١١ جريحا في صفوف جنود القوات المسلحة. وقد أُبلغ عن واحد من أشد الحوادث خطورة في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، في ماكيمبي بجنوب شرقي إرينجيتي، قُتل فيه ثمانية

مـن جنـود القـوات المسـلحة وجُـرح أربعـة آخـرون. وفي ٣٠ تشـرين الأول/أكتـوبر، شنت القـوات المسـلحة، بـدعم مـن البعثـة، هجومـا علـى التحـالف في جنـوب إرينجـيتي واشتبكت معه في قتال عنيف. وخلال العملية، جُرح اثنان من حفظة السلام التابعين للبعثة، وقُتل ثلاثـة مـن جنـود القـوات المسـلحة وجـرح ثلاثـة آخـرون. وهاجمـت عناصـر التحـالف في وقـت لاحـق قاعـدة البعثـة عنـد جسـر سـيميليكي بجنـوب شـرقي إرينجـيتي، وأُصـيب في هذا الهجوم فرد آخر من حفظة السلام التابعين للبعثة بجروح خطيرة.

٢١ - وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر شنت عناصر التحـالف، في إرينجـيتي ومـاكيمبي بـإقليم بيني في كيفـو الشـمالية، عـدة هجمـات على مواقـع القـوات المسـلحة والبعثـة. وأدى تبـادل إطلاق النار إلى قتـل أحـد حفظـة السـلام التـابعين للبعثـة وسـبعة مـن جنـود القـوات المسـلحة، وجـرح أربعـة مـن جنـود القـوات المسـلحة وفـرد آخـر مـن حفظـة السـلام. وأُبلـغ أيضـا عن قتل ١٧ من مقاتلي التحالف. وخلال الهجوم، قتل مقـاتلو التحـالف ١٠ مـدنيين ونهبـوا تسـعة محـال تجاريـة وأضـرموا فيهـا النـار وأحرقـوا ٤٣ مـنزلا ومركـزا للشـرطة وجـزءا من مستشفى إرينجيتي. وفي ١ كانون الأول/ديسمبر، دعمت البعثة عملية استهدفت موقعـا للتحالف على مقربة من إرينجيتي بالمدفعية وطائرات الهليكوبتر الهجومية، بناء على معلومـات جمعتها طائرة من دون طيار.

٢٢ - واستمرت القوات المسلحة في تنفيذ عمليات سوكولا الثانية ضد القوات الديمقراطيـة لتحرير رواندا في مختلف أنحاء كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، بدون دعم من البعثة. ولا تـزال الحالة الأمنية في مناطق لـوبيرو وماسيسـي وروتشـورو ونييراغونغـو غـير مسـتقرة، فقـد عـادت عناصر القوات الديمقراطية إلى مواقعهـا السـابقة، وفي الوقـت نفسـه، كثفـت القـوات المسـلحة عملياتها في معاقل هذه القـوات الموجـودة في منـاطق حـول قـرى إيهـولا وكـاليمبي وكيكوكـو وكيزيغورو وتونغو، وكذلك في متنزه فيرونغا الوطني وحوله. وأُبلـغ عـن قيـام بعـض جماعـات المـايي - مـايي بشـن هجمـات موازيـة علـى القـوات الديمقراطيـة، بخاصـة في الجـزء الجنـوبي مـن إقلـيم لـوبيرو وحاصـرت الـنيران المتبادلـة بينـهما السـكان المحليين المـدنيين مـن الجهـتين. وفي سبيل الانتقام، شنت عناصر القوات الديمقراطية وقوات ماي مـاي نيـاتورا المتحالفـة معهـا هجومــا مضــادا علــى مواقــع القــوات المســلحة والمــدنيين، بخاصــة في إقلــيم روتشــورو، ممــا أدى إلى تشــريد ســكان محلــيين. وفي ٢٤ أيلول/سـبتمبر، هاجمـت القـوات الديمقراطيـة مـوقعين للقـوات المسـلحة بـالقرب مـن معسـكر رومانغـابو، مـا أدى إلى قتـل اثـنين مـن جنـود القوات المسلحة واثنين من المعالين. وفي كيفو الجنوبيـة، عـادت القـوات الديمقراطيـة إلى بعـض مواقعها السابقة بعد أن استشعرت تباطؤ عمليات سوكولا الثانية في المنطقة.

٢٣ - وظل الوضع الأمني متوترا في بعض مناطق كيفو الجنوبية في ضوء استمرار تدفق اللاجئين من بوروندي. وردت السلطات الكونغولية بسرعة على الحوادث المتصلة بهذا التدفق، وراقبت الحالة في مخيمات اللاجئين في الوقت نفسه. وبالإضافة إلى ذلك، أُبلغ عن زيادة نشاط جماعة مايي - مايي يوكوتومبا المسلحة، وعن وقوع عدة اشتباكات بين هذه الجماعة المسلحة والقوات المسلحة في إقليم فيزي في غابة نغاندجا في شبه جزيرة أوبواري. ولوحظت تطورات إيجابية في إقليم شابوندا، حيث استسلم أكثر من ١٠٠ شخص من الماي ماي رايا موتومبوكي منذ أيلول/سبتمبر نتيجة للضغوط التي أحدثتها العمليات العسكرية التي تنفذها القوات المسلحة وكذلك نتيجة لجهود التوعية التي اشتركت فيها السلطات المحلية والبعثة.

٢٤ - وفي مقاطعة إيتوري، استمرت القوات المسلحة في تنفيذ عملياتها بدعم من البعثة، ضد قوات المقاومة الوطنية في إيتوري. ومنذ تقريري الأخير (S/2015/741)، استسلم ٤٠ من عنصرا تابعا لقوات المقاومة بينهم ٤٠ طفلا، وقُتل ستة أفراد وضُبط ١١ سلاحا وقُبض على واحد من كبار الضباط التابعين لهذه القوات. وخضع ٣٣ مقاتلا لعملية فحص ونُقلوا إلى معسكرات المرور العابر بدعم من البعثة. ورغم هذه التطورات، استمرت قوات المقاومة في تجاوزاتها ضد المدنيين، منها القتل والاغتصاب والخطف والتشريد القسري وتنفيذ الهجمات الانتقامية، فضلا عن شن هجمات على مواقع القوات المسلحة.

٢٥ - وفي مقاطعتي با - أويلي وهو - أويلي، استمر نشاط فلول جيش الرب للمقاومة وغيرها من العصابات في أربعة أقاليم وهي أنغو وبوندو في با - أويلي، ودونغو ونيانغارا في هو - أويلي. وتركز معظم نشاط هذه الجماعة المسلحة في الصيد غير المشروع في متنزه غارامبا الوطني. وواصلت القوات المسلحة، بدعم من البعثة وقيادة قوات الولايات المتحدة لأفريقيا، تنفيذ عمليات ضد جيش الرب للمقاومة في المناطق المتأثرة.

٢٦ - وفي مقاطعة تانغانيكا، تحقق بعض التقدم نحو وقف العنف بين قبيلتي لوبا وتوا في كل من إقليم مانونو وإقليم نيونزو، بفضل مبادرات المصالحة المحلية. ولم يُبلغ عن وقوع أي حوادث خطيرة خلال الفترة المستعرضة. واستمرت عناصر القوات الديمقراطية وجماعة ماي - ماي ياكوتومبا القادمة من كيفو الجنوبية في تهديد أمن السكان المحليين في سلسلة جبال ميتومبا بمنطقة بينديرا.

دال – الحالة الإنسانية

٢٧ – لا تزال الحالة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية بالغة السوء، حيث يحتاج ٧,٥ ملايين شخص إلى المساعدة الإنسانية، ولا سيما في شرق البلد نتيجة لنشاط الجماعات المسلحة والعمليات العسكرية ضد هذه الجماعات، والاشتباكات القبلية وتدفقات اللاجئين.

٢٨ – ولا يزال ١,٦ ملايين شخص مشردين في المجمل، تشرد حديثا ٠٠٠ ٢٦٠ شخص منهم خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٥. وقد سجلت الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ٠٠٠ ٢٤٨ لاجئ، ٥٦٠ ٢١ منهم من بوروندي و ٩٥٦ ١٠٤ من جمهورية أفريقيا الوسطى وما يقدَّر بـ ٦٩٩ ١١ من رواندا.

٢٩ – ولا يزال انعدام الأمن الغذائي يسبب معاناة لأكثر من ٤,٥ ملايين شخص، يعيش معظمهم في المناطق المتأثرة بالنزاع في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي جنوبها الشرقي، حيث بلغ معدل سوء التغذية الحاد في البلد ١٠,٧ في المائة في المتوسط. وظلت مستويات انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية متفاقمة في مقاطعات إيتوري ومانييما وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وتانغانيكا. ولا تزال الأوبئة أيضا تحصد أعدادا كبيرة من السكان.

٣٠ – ولم تمول خطة الاستجابة الإنسانية إلا بنسبة ٥٤ في المائة، حيث مولت بمبلغ ٣٧٣ مليون دولار من ٦٩٢ مليون دولار. وعلاوة على ذلك، تصاعد عدد الهجمات التي تعرض لها العاملون في المجال الإنساني، ولا سيما عمليات الخطف، مما أدى إلى تعليق أنشطة المساعدة مؤقتا.

هاء – التطورات الاقتصادية

٣١ – نتيجة لهبوط أسعار سلع التصدير، بما فيها النحاس والذهب، وانخفاض ناتج قطاع التعدين، أعلن مكتب رئيس الوزراء في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر عن خفض توقعات النمو الاقتصادي للبلد لعام ٢٠١٥ من ٨,٤ في المائة إلى ٧,٧ في المائة. وفي البيان نفسه، تعهدت الحكومة بالنظر في اتخاذ تدابير لتنويع الاقتصاد. ومع ذلك، حافظت جمهورية الكونغو الديمقراطية على استقرار نسبي لاقتصادها الكلي. وفي تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠١٥، أُعلن أن معدل التضخم السنوي المتوقع سيكون أقل من ١ في المائة.

٣٢ – ولم تحقق جهود مكافحة استغلال المعادن المستخرجة من المناطق المتأثرة بالنزاع في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية والاتجار غير المشروع بها حتى الآن إلا أثرا محدودا، رغم الجهود المبذولة على الصعيدين الوطني والإقليمي من خلال نظم التتبع، والضوابط الملزمة ببذل العناية الواجبة، والآليات الإقليمية لإصدار الشهادات.

٣٣ - وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، اعتمد البرلمان ميزانية عام ٢٠١٦ البالغة ٩,٩ بلايين دولار. وتعكس ميزانية عام ٢٠١٦ انخفاضا نسبته ٠,٩ في المائة مقارنة بميزانية عام ٢٠١٥.

واو - التطورات الإقليمية

٣٤ - استمرت الجهود الرامية إلى إحراز تقدم في تنفيذ إعلانات نيروبي الصادرة في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، وتحييد تحالف القوى الديمقراطية والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا وغيرهما من الجماعات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث عُقد اجتماع استثنائي لوزراء الدفاع في الدول الأعضاء في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، في لواندا في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر. ودعا المؤتمر الدولي في البيان الصادر عنه جميع الجهات المعنية إلى العمل على تسريع عملية الإعادة إلى الوطن لعناصر حركة ٢٣ آذار/مارس السابقة الموجودين في أوغندا ورواندا وعناصر القوات الديمقراطية الموجودة في معسكرات المرور العابر في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٣٥ - واجتمع في وقت لاحق وزراء دفاع أنغولا وأوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكذلك نائب وزير الدفاع في موزامبيق، كممثلين للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، في كينشاسا في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، تحت رعاية المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، لمناقشة سبل المضي قدما في ضوء انتهاء المهلة المحددة لإعادة عناصر حركة ٢٣ آذار/مارس السابقة إلى أوطانهم. واتفق المجتمعون على خطة منقحة لإعادة عناصر الحركة الموجودين في أوغندا إلى أوطانهم. وأعاد المشاركون أيضا التأكيد على استعدادهم للنظر في فرض جزاءات محددة ضد قادة الحركة السابقة الذين يعرقلون عملية الإعادة إلى الوطن. وشجع الوزراء أوغندا وجميع الجهات المعنية على استخدام جميع الوسائل الممكنة، وفقا للقانون الدولي، لضمان التزام قيادة الحركة السابقة بعملية الإعادة.

٣٦ - وفي إطار متابعة الاجتماع المذكور أعلاه، اجتمعت فرقة العمل المعنية بإعادة عناصر حركة ٢٣ آذار/مارس السابقة إلى الوطن، التي تضم مسؤولين مدنيين وعسكريين من حكومات أنغولا وأوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وممثلين عن البعثة ومكتب مبعوثي الخاص والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، في كمبالا من ٣ إلى ٧ كانون الأول/ديسمبر، لاستعراض خطة إعادة عناصر الحركة السابقة إلى الوطن والاتفاق على تقسيم العمل لتسريع هذه العملية واستئناف تنفيذها. وخلال الفترة من ٨ إلى ١٢ كانون الأول/ديسمبر، وافق خمسة من أعضاء الحركة المسجلين في أوغندا على العودة إلى أوطانهم، من عدد إجمالي يبلغ ١ ٧٦٣ عضوا، وبذلك ارتفع عدد أعضاء الحركة السابقة الذين عادوا من أوغندا إلى أوطانهم إلى ١٩٤ منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

ثالثا – تنفيذ الولاية

ألف – الحوار الاستراتيجي بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والأمم المتحدة

٣٧ - كما ذكرت في رسالتي إلى رئيس مجلس الأمن المؤرخة ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ (S/2015/983)، أوفدت فريقا صغيرا إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية من ٢٣ إلى ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر لتقييم التقدم الذي أحرزته الحكومة فيما يتعلق بالحالة الأمنية وبتطوير القدرات الوطنية المطلوبة لمواجهة التهديد الذي تشكله الجماعات المسلحة ومنع العنف ضد المدنيين. وشمل التقييم استعراضا لتكوين قوات البعثة لتحديد أوجه القصور، مع مراعاة خطط البعثة لتحويل قوتها بغية تعزيز فعاليتها. واجتمع الفريق بكبار المسؤولين الحكوميين واستمع إلى إحاطات من البعثة والفريق القطري وشركاء آخرين. وخلال الاجتماعات المعقودة مع البعثة والفريق، أقر المسؤولون الحكوميون بأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لا تزال هشة، إلا أنهم كرروا تأكيد موقف الحكومة التي ترى أن الوضع على الأرض لا يبرر الإبقاء على العدد الحالي لأفراد حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة في البلد.

باء – العمليات الوطنية والمساعي الحميدة التي تبذلها بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية

٣٨ - اضطلع ممثلي الخاص بمساعيه الحميدة مع الجهات السياسية الفاعلة في مختلف التيارات السياسية ومع ممثلي منظمات المجتمع المدني من أجل دعم تنفيذ التعهدات المنصوص عليها في إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، بما في ذلك تعزيز الحوار السياسي بين جميع الجهات المعنية؛ وإحراز تقدم في عمليات الإصلاح الوطنية؛ ودعم إيجاد بيئة مؤاتية تفضي إلى إجراء عملية انتخابية شفافة وذات مصداقية. وركزت المؤازرة أيضا على تعميم مراعاة المنظور الجنساني في الوثائق الوطنية في مجالي التخطيط والسياسات.

٣٩ - ولا يزال صندوق التبرعات المشترك المتعدد الشركاء المخصص لمشروع دعم الدورة الانتخابية في الكونغو، الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ممولا بنسبة تناهز ٦ في المائة فقط من ميزانيته المقدرة بمبلغ ١٢٣,٣ ملايين دولار. وواصل البرنامج الإنمائي تقديم الدعم التقني إلى اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة في جملة أمور منها إعداد مواد تدريبية لعملية تحديث سجل الناخبين بدعم من البعثة. وفي ١ كانون الأول/ديسمبر، طلبت اللجنة الانتخابية من البعثة دعمها لوجستيا في تحديث سجل الناخبين.

إصلاح قطاع الأمن

٤٠ - واصلت البعثة بذل جهود لكفالة زيادة الاتساق في المساعدة والمشورة المقدمة من الشركاء الدوليين إلى الحكومة لإصلاح قطاع الأمن عن طريق آليات التنسيق القائمة.

٤١ - ودعما لتعزيز قدرات الشرطة الوطنية، أجرت البعثة دورة تدريبية لتجديد المعلومات لفائدة ١ ٩٧٤ من أفراد الشرطة الوطنية، بينهم ١٤٥ امرأة، بشأن أمن الانتخابات في مقاطعات هُو كاتانغا وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وتانغانيكا وتشوبو. وبالإضافة إلى ذلك، نظمت دورة لتدريب المدربين استفاد منها ٣٣ من مدربي الشرطة الوطنية (بينهم مدربتا شرطة) في كاليمي. وفي بوكافو، بكيفو الجنوبية، تلقى ١٣٤ ضابطا من وحدات التدخل المتنقلة التابعة للشرطة الوطنية الكونغولية تدريبات متقدمة في النظام العام ومبادئ حقوق الإنسان من البعثة، شملت تقنيات مكافحة الشغب ومبادئ الاستعمال المتناسب للقوة. وبالرغم من إحراز بعض التقدم في مجال التدريب، فإن نقص المعدات غير الفتاكة ما زال يشكل مصدر قلق بالغ في حال تحولت المظاهرات المتصلة بالانتخابات إلى أعمال عنف.

٤٢ - وقدمت البعثة، من خلال البرنامج المشترك لدعم العدالة، المساعدة التقنية إلى وزارة العدل وحقوق الإنسان في ثلاثة مشاريع قوانين ومراسيم تهدف إلى تحسين الإطار التنظيمي لنظام السجون.

جيم - نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج/نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج

٤٣ - اكتسب تنفيذ البرنامج الوطني الثالث لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج زخما نتيجة لمساهمة الحكومة بمبلغ قدره ٣,٥ ملايين دولار من مبلغ متعهد به قدره ١٠ ملايين دولار في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر.

٤٤ - وفي كامينا، جرى تسريح ٢ ٧٤١ مقاتلا سابقا مع ٤١٢ من معاليهم. وفي كيتونا، جرى تسريح ٢ ٤١٠ مقاتلا سابقا مع ١٩ من معاليهم. وقامت وحدة تنفيذ البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بتسريح ٤ ٧٥٧ مقاتلا منذ بدء البرنامج. وفي انتظار بدء مرحلة إعادة الإدماج، قامت الوحدة والشركاء المتعاونون معها بتشغيل ٢ ٣٥٢ مقاتلا من المقاتلين السابقين في أنشطة زراعية، وبإنشاء مركزَيْ تحضير للإدماج يقعان في كامينا وكيتونا تمولهما البعثة. وسيقدم البنك الدولي أيضا الدعم لمرحلة إعادة الإدماج من البرنامج بمبلغ قدره ٢١,٥ ملايين دولار عن طريق ترتيب مالي وافقت عليه الحكومة في ٧ كانون الأول/ديسمبر. ويقوم البنك الدولي أيضا بوضع الصيغة النهائية

لصندوق استئماني مع الجهات المانحة من أجل الحصول على تمويل إضافي يخصص لمرحلة إعادة الإدماج من البرنامج.

٤٥ - وعلى الرغم من الجهود الرامية إلى تسليم المسؤولية تدريجيا إلى الحكومة، فقد واصلت البعثة إدارة معسكري المرور العابر في كانيابايونغا (كيفو الشمالية)، ووالونغو (كيفو الجنوبية)، اللذين يأويان حاليا ٣٣٧ مقاتلا من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا و ٢٠١ شخص من معاليهم. أما معسكر المرور العابر في كيسانغاني الذي يقع تحت المسؤولية المباشرة للحكومة الكونغولية، فيأوي ٧٩٩ فردا من المقاتلين السابقين ومعاليهم. وواصلت البعثة تقديم الدعم، بسبل منها توفير الإمدادات الغذائية والأدوية، إلى معسكرات المرور العابر الثلاثة التي تستضيف ١ ٣٣٧ عنصرا من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا السابقة، بينهم ١ ٠٢٩ شخصا من المعالين.

توطيد سلطة الدولة وتحقيق الاستقرار

٤٦ - قُدم الدعم إلى مبادرات لتحقيق الاستقرار بوسائل منها صندوق بناء السلام الذي مول مشروعين تجريبيين من مشاريع البرنامج الوطني لتحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار في مناطق النزاع المسلح في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية/الاستراتيجية الدولية لدعم الأمن والاستقرار، وذلك في إيتوري وكيفو الجنوبية. وفي إطار المشروع التجريبي الأول، في الفترة من ٥ إلى ٩ تشرين الأول/أكتوبر، عقدت جلسات حوار في مجتمعات التعدين اليدوي بالقرب من مينوفا ونومبي وزيرالو في كيفو الجنوبية مع مشاركة نشطة من جانب الزعماء المحليين والمجتمعات المحلية. ولدعم الحوار، تتولى وكالات الأمم المتحدة بناء ثلاثة مكاتب إدارية للشرطة والموظفين المدنيين، وإصلاح ٧٥ كيلومترا من الطرق لربط المجتمعات المحلية المتنازعة، والعمل مع تعاونيتين لعمال المناجم اليدويين بغية تحسين ظروف وبيئة عملهم. واعتمدت ستة مواقع تعدين بوصفها خالية من السلاح. وعلاوة على ذلك، أعيد توجيه ما يناهز ١ ٥٠٠ عامل من العاملين في مواقع التعدين والفئات المعرضة للخطر إلى أنشطة اقتصادية بديلة.

٤٧ - وفي مامباسا، بمقاطعة إيتوري، قدم المشروع التجريبي الثاني الدعم للمناقشات بشأن الأسباب الجذرية للنزاعات مع السكان المحليين، وقد جرى إطلاع السلطات في مامباسا وإيبولو على نتائجها. وكانت الجهود الرامية إلى تعزيز نظام العدالة الجنائية في إقليم مامباسا بإقامة محكمة للسلام، محدودة حيث لم يعيَّن فيها إلا قاض واحد. وشُرع في عدد من الأنشطة لدعم مبادرات الحوار، ولا سيما بناء ثلاثة مراكز للشرطة، وتقديم المساعدة

القانونية إلى ضحايا العنف الجنسي، وتنمية قدرات سلطات الدولة في الوساطة في المنازعات على الأراضي، والمشاريع المدرة للدخل للسكان المحليين.

٤٨ - وسُلّم سجنان في إقليمي فيزي، في كيفو الجنوبية، وماسيسي، في كيفو الشمالية، تولى صندوق بناء السلام تمويلهما، إلى السلطات في ٦ تشرين الأول/أكتوبر و ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، على التوالي. وإضافة إلى ذلك، يسرت البعثة، بتمويل المشاريع السريعة الأثر، إنشاء جناحين خاصين بالنساء والأحداث في سجن بوتا، في مقاطعة با - أويلي، سُلّما إلى السلطات في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر.

٤٩ - وتعكف البعثة على مساعدة السلطات الوطنية في وضع دليل موحد لأوامر وإجراءات الحرس لنظام السجون الوطني، وفقا للقانون الوطني والمعايير الدولية. وواصلت البعثة أيضا العمل مع وزارتي العدل والداخلية بشأن إنشاء وحدة شرطة خاصة بالسجون، وهو تدبير مؤقت لمعالجة حالات الهروب من السجون.

دال - حماية المدنيين وتحييد الجماعات المسلحة

٥٠ - ظلت حماية المدنيين موضع تركيز رئيسي للبعثة. فقد ازدادت الأنشطة العسكرية المشتركة بين البعثة والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما في إقليم بيني، بكيفو الشمالية، وفي مقاطعة إيتوري، حيث لا يزال تحالف القوى الديمقراطية وقوات المقاومة الوطنية في إيتوري تشكل تهديدا كبيرا للمدنيين. ونفذت البعثة سبع بعثات تقييم مشتركة، وثلاث بعثات أفرقة حماية مشتركة لتقييم أوجه القلق المتعلقة بالحماية في هذه المناطق.

٥١ - وفي إقليم بيني، كثفت شرطة البعثة والشرطة الوطنية من الأنشطة المتعلقة بتنفيذ الاستراتيجية العملانية الخاصة لمكافحة انعدام الأمن في بيني. وقد أجري في إطار هذه الاستراتيجية ما مجموعه ٢ ١٥٣ دورية مشتركة وأنشئت ٣٩ نقطة تفتيش ثابتة ومتنقلة في كافة أرجاء بلدة بيني، وسجلت ١ ٧١٤ مكالمة استغاثة هاتفية. وأدت هذه المبادرات إلى اعتقال ٢٧٨ شخصا بتهم السطو والنهب واقتحام البيوت لسرقتها ومضايقة المدنيين.

٥٢ - وفي أيلول/سبتمبر، أدت الهجمات التي شنتها الجماعات المسلحة إلى تشريد قرابة ٢٠ ٠٠٠ شخص في نتوتو والمناطق المحيطة بها، في إقليم واليكالي (كيفو الشمالية). وانتشرت قوات البعثة في نتوتو، وأجرت عددا من الدوريات في المنطقة من كاشيبيري. وقدمت البعثة أيضا الدعم لتركيب هوائي للهواتف المحمولة في المنطقة. وأتاح هذا الهوائي للسكان إرسال إنذارات التحذير المبكرة في إطار منظومة شبكات إنذار المجتمعات المحلية التابعة للبعثة.

٥٣ - وواصلت البعثة بنجاح جهود الوساطة في النزاعات المحلية مع جميع الجهات المعنية، وذلك بغية الحد من الأعمال العدائية الإثنية بين قبيلتي لوبا وتوا في تانغانيكا. وتعرقلت عمليات توفير الخدمات الحكومية في المناطق المتضررة من النزاع بسبب عدم اكتمال كل من إصلاح قطاع الأمن في تانغانيكا، وعملية التقسيم الإداري. وظلت البعثة تشرك الجهات الفاعلة المتاحة لكفالة الإمساك بزمام الأمور واستدامة هذه الجهود.

٥٤ - وبثت منظومة شبكات إنذار المجتمعات المحلية ما متوسطه ١٨٠ إنذارا تحذيريا مبكرا شهريا. واستجابت السلطات الكونغولية لـ ٥٠ في المائة من الإنذارات (القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والشرطة الوطنية الكونغولية ٤٣,١ في المائة؛ والسلطات المدنية ٦,٩ في المائة)، والبعثة ١٥,٩ في المائة وإجراءات التدخل المشتركة بين البعثة/السلطات الكونغولية ١٠,٦ في المائة من الحالات. وفي حالة ٢٣,٥ في المائة تقريبا من الإنذارات، وقعت الحوادث ذات الصلة في الأغلب في مناطق نائية يتعذر الوصول إليها. وشملت العقبات الأخرى عدم وجود عدد كاف من القوات المسلحة والشرطة الوطنية الكونغولية المنتشرة في هذه المناطق، والافتقار إلى الوسائل اللوجستية المتاحة لقوات الأمن الوطنية للاستجابة على وجه السرعة، وعدم اكتمال عملية تنظيم القوات المسلحة المنتشرة في تانغانيكا، وفرار المشتبه بهم قبل أن يتمكّن فريق الاستجابة من الوصول إلى هذه المناطق.

هاء - إحداث تحول في القوة

٥٥ - سيمكّن إحداث تحول في القوة البعثةَ من الاضطلاع بولايتها في حماية المدنيين على نحو أكثر دينامية، باستخدام موارد أكثر ملاءمة ولكن منخفضة تدريجا، مع الحفاظ في الوقت نفسه على القدرات في مجالي التنقل والمعلومات الاستخبارية لردع أعمال العنف التي تقوم بها الجماعات المسلحة ومنعها ووقفها.

٥٦ - ويعتمد تحول القوة على أربع ركائز. الركيزة الأولى، ”تنمية القدرات“، ستوفر المعدات والتدريبات والموارد المناسبة بما يتيح العمل على النحو الأمثل. وتشمل هذه الركيزة تشكيل كتائب قابلة للانتشار السريع، وتحسين القدرات في مجال جمع المعلومات وزيادة القدرة على التنقل، اللذين سيكفلان مجتمعين اتباع سبل أكثر دينامية لحماية المدنيين. أما الركيزة الثانية، وهي ”إعادة نشر القوة“، فستضع الوحدات والأعتدة في الأماكن الصحيحة وفي الوقت المناسب لمواجهة التهديدات الحالية والمقبلة، فضلا عن التقليل إلى أدنى حد من أوجه القصور. وتمثل الركيزة الثالثة، وهي ”تطوير القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية“، الجهود التي تبذلها القوة، وفقا لسياسة الأمم المتحدة لبذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، من أجل تعزيز قدرات هذه القوات، ولا سيما فيما يتعلق

بالقيادة والسيطرة والدعم اللوجستي بغرض تمكينها من الاضطلاع تدريجيا بمسؤوليات أمنية إضافية للقوة مع انسحاب البعثة. وتهدف الركيزة الرابعة، وهي ”تطوير الهندسة العسكرية“، إلى تكييف الهندسة العسكرية بحيث تسهم بفعالية أكبر في الاحتياجات الاستراتيجية والعملانية بغرض تحييد الجماعات المسلحة.

٥٧ - وقد بلغ التخطيط الآن مرحلة متقدمة من تشكيل الكتيبة القابلة للانتشار السريع. وبدأت التحضيرات لوصول الكتيبة الأولى من هذا النوع لتكون مهيأة للعمل بحلول نهاية شباط/فبراير ٢٠١٦، رهن وصول المعدات اللازمة. بيد أن التدابير المتخذة لكفالة عناصر تمكين البعثة من تحقيق هذا التحول، من قبيل الطيران والطائرات من دون طيار، لم تتحقق.

واو - سلامة أفراد الأمم المتحدة وأمنهم في سياق عمليات بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية

٥٨ - أدت عمليات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا إلى زيادة انعدام الأمن في كيفو الشمالية، بما في ذلك تزايد خطر عمليات الخطف والسطو المسلح. وقُدِّر أن استمرار العمليات التي تقودها القوات المسلحة ضد تحالف القوى الديمقراطية، التي يلقى بعضها دعما من البعثة، في منطقة غران نور من مقاطعة كيفو الشمالية لم يؤثر على موظفي الأمم المتحدة.

٥٩ - وتماشيا مع الإجراءات المعتادة، جرى استعراض تقييمات التهديدات والمخاطر الأمنية في الجزء الشرقي من البلد على أساس شهري.

زاي - الإجراءات المتعلقة بالألغام

٦٠ - تولت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام تدمير ٤٧ قطعة من مخلفات الحرب من المتفجرات و ٧١٦ قطعة من الأسلحة والذخائر المرتبطة بها. وبالتعاون مع شرطة البعثة، واصلت الدائرة الحوار مع الشرطة الوطنية بشأن ضرورة وضع خطة وطنية لضبط الأسلحة والذخائر تركز على وسم الأسلحة والتدريب والتخزين. وفي ٨ تشرين الأول/أكتوبر، قامت الدائرة وشركاؤها المنفذون بإزالة آخر لغم أرضي معروف في كيفو الجنوبية.

حاء - تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ومكافحة الإفلات من العقاب

٦١ - استمر الاتجاه السائد في التضييق المتزايد على حيز العمل السياسي وسط الحالة الضبابية التي تكتنف العملية الانتخابية مع انتهاكات الحقوق في حرية الرأي والتعبير والتجمع. وقد وثقت البعثة عددا متزايدا من هذه الانتهاكات، بما في ذلك أعمال الاعتقال التعسفي

لناشطين من المجتمع المدني وعاملين في وسائط الإعلام وأعضاء بارزين في أحزاب المعارضة ومضايقتهم، فضلا عن تعطيل بعض الاجتماعات والمظاهرات التي تنظمها المعارضة أو رفض المسؤولين الحكوميين الترخيص بإقامة هذه الأنشطة. وترتكب معظم هذه الانتهاكات من دون أن تجري السلطات الوطنية أي تحقيقات أو تتخذ أي تدابير تصحيحية أخرى.

٦٢ - وفي الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، وثقت البعثة ٢٦٣ انتهاكا لحقوق الإنسان ذا صلة بالعملية الانتخابية، استهدف معظمها أشخاصا عبروا عن آراء تنتقد الحكومة والأغلبية الرئاسية. وارتكبت هذه الانتهاكات في المقام الأول في كينشاسا (٥٤)، وكيفو الشمالية (٣١)، ومقاطعة أورينتال السابقة (٣١)، ومقاطعة كاساي أورينتال السابقة (٢٩)، وكيفو الجنوبية (٢٦). وارتكبت معظم هذه الانتهاكات عناصرُ من الشرطة ومن وكالة الاستخبارات الوطنية. وفي تشرين الأول/أكتوبر، تعرضت سبع مظاهرات قررت أحزاب المعارضة و/أو منظمات المجتمع المدني تنظيمها أو نظمتها، إما لقمع عنيف من جانب قوات الأمن أو للحظر من قبل السلطات المحلية. ونُظم ما لا يقل عن ١١ مظاهرة، نظمت تسعا الأغلبية الرئاسية منها خلال الفترة نفسها دون أي عائق من الحكومة.

٦٣ - وفي ٩ تشرين الأول/أكتوبر، في لوبومباشي، في هو كاتانغا، أعلن العمدة حظر جميع المظاهرات العامة. وفي ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، في ليكاسي، بمقاطعة هو كاتانغا، اعترضت وكالة الاستخبارات الوطنية على قرار عمدة البلدة الذي أذن باجتماع نظمته مجموعة الـ ٧؛ وقد أمرت لاحقا حكومة المقاطعة بإيقاف العمدة مؤقتا عن العمل، في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر. وأخيرا، عقد حزب الشعب للإعمار والتنمية الحاكم اجتماعا في ليكاسي لدعم الأغلبية الرئاسية في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر.

٦٤ - وفي ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، أدانت محكمة مانييما العسكرية مفوض الشرطة الكونغولية مبيبا أبراهام بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية ذات صلة بهجوم كانت الشرطة الوطنية ضالعة فيه على ديمبو والقرى المحيطة بها في أيار/مايو ٢٠١٢. وأيدت البعثة التحقيقات والمحاكمة.

٦٥ - ودعمت البعثة أيضا جلسات محاكمة متنقلة عقدتها محاكم القضاء العسكري في شمال كيفو، وإيتوري، وتشوبو، كما يسّرت قيام مدعين عامين عسكريين ببعثات تحقيق متنقلة، تتعلق بقضايا منها دعوى موجهة ضد أحد أفراد القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية زُعِم تورطه في تجنيد أطفال جنود واستخدامهم وإساءة معاملتهم في كيفو الشمالية. ونظرت المحاكمات في جملة دعاوى منها ٣٠ دعوى في سجن أوزيو، شملت

حالات اغتصاب وانتهاكات للحق في السلامة الجسدية، ما أدى إلى إدانة أربعة أفراد من الشرطة الوطنية و ٣٨ جنديا من القوات المسلحة. ودعمت البعثة أيضا الجهات الفاعلة القضائية في لوبومباشي، بما في ذلك محكمة الاستئناف، في التحقيق وإصدار الأحكام في تهم بارتكاب جرائم خطيرة موجهة ضد ٣٤ فردا من المجموعتين العرقيتين بيغمي وبانتو، وهي ليست أولى المحاكمات فحسب في أعمال الإبادة الجماعية المزعومة في البلد، بل أيضا المرة الأولى التي تجرى فيها محاكمة على جرائم مرتكبة ضد الإنسانية في إطار القضاء المدني.

٦٦ - وفي الفترة من ١ إلى ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، ارتكبت جماعات مسلحة ما مجموعه ٣٢٩ انتهاكا لحقوق الإنسان في جميع أنحاء شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وكان الجناة المزعومون الرئيسيون ينتمون إلى قوات المقاومة الوطنية في إيتوري (٥٧ انتهاكا)، والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا (٤٢ انتهاكا)، ومقاتلو مايي - مايي (١٩ انتهاكا). وكان جنود القوات المسلحة مسؤولين عن ارتكاب ١١٨ انتهاكا لحقوق الإنسان خلال الفترة نفسها. وقد وقعت معظم هذه الانتهاكات في مناطق تجري فيها عمليات عسكرية.

٦٧ - وانضمت جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري في ٣٠ أيلول/سبتمبر. وفي ٨ كانون الأول/ديسمبر، اعتمد مجلس الشيوخ أربعة قوانين لتنفيذ نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر، أكملت الجمعية الوطنية عملية التنفيذ حينما اعتمدت في جلستها العامة القوانين الأربعة التي أدمجت نظام روما الأساسي من خلال تعديل القانون الجنائي، وقانون أصول المحاكمات الجنائية، والقانون الجنائي العسكري، والقانون القضائي العسكري.

٦٨ - وفي ٨ كانون الأول/ديسمبر، اعتقلت الشرطة الوطنية لاديسلاس نتاغانزوا قرب نيانزالي، في إقليم ماسيسي، في كيفو الشمالية. وكانت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا أدانت نتاغانزوا بارتكاب جرائم إبادة جماعية في رواندا عام ١٩٩٤. وكان يعيش تحت حماية القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في كيفو الشمالية، لكن أُفيد بأنه لم يكن جزءا من هيكلية هذه القوات. وفي ٩ كانون الأول/ديسمبر، ساعدت البعثة السلطات الوطنية في نقل المشتبه به إلى غوما. وفي ١١ كانون الأول/ديسمبر، في كينشاسا، أشار وزير العدل، أليكسي تامبوي، في بيان صحفي، إلى أن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية ستسلّم نتاغانزوا إلى رواندا، شريطة أن تتصرف هذه الأخيرة بالمثل من خلال البت في طلبات تسليم المطلوبين العالقة التي قدمتها السلطات الكونغولية.

طاء – العنف الجنسي

٦٩ – أفادت التقارير بوقوع خمسين شخصا ضحية للعنف الجنسي المتصل بالتراعات، بينهم ١٧ فتاة. والجماعات المسلحة مسؤولة عن ٦٤ في المائة من هذه الانتهاكات. وشارك عناصر قوات المقاومة الوطنية في إيتوري الذين كانوا يواصلون شن غارات في جميع أنحاء إقليم إرومو الجنوبية، في مقاطعة إيتوري، في حالات اختطاف واستعباد جنسي. وأفادت التقارير بوجود ١٢ فتاة مما مجموعه ٢٢ ضحية. وزُعِم بأن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا هي المسؤولة عن عدد من حالات الاغتصاب في إقليم واليكاليه. ويسَّرت البعثة أيضا نقل ١٥ من ضحايا العنف الجنسي من كاتانغا الشمالية إلى غوما لتلقي العلاج الطبي.

٧٠ – وأجرت البعثة تحقيقات في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر في موزينيي، بإقليم كاليهيه (كيفو الجنوبية)، حيث أُفيدَ بأن جنودا تابعين للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية قاموا، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ أيلول/سبتمبر، باغتصاب ١٤ امرأة خلال عملية محاصرة وتفتيش استهدفت جماعة محلية تابعة لقوات مايي – مايي رايا موتومبوكي، وهي أحد أخطر الحالات التي وثقتها البعثة في عام ٢٠١٥. وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، أشارت الحكومة إلى أنها ستتخذ إجراءات ضد الجناة.

٧١ – وواصلت البعثة تقديم الدعم والمشورة التقنيين من أجل تنفيذ السياسات الوطنية الرامية إلى مكافحة العنف الجنسي في حالات التراع.

٧٢ – وفي ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، وخلال دورة تدريب وتوعية نُظِّمت للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في كامينا (هو – لوماني)، وقَّع ٢٠ من قادة القوات المسلحة التزاما شخصيا بأن يطبقوا في صفوف قواتهم سياسة عدم التسامح مطلقا التي وضعتها الحكومة، وبأن يسعوا جاهدين إلى إنهاء أعمال العنف الجنسي التي يرتكبها أفراد القوات المسلحة.

ياء – حماية الطفل

٧٣ – منذ تقريري الأخير، وثقت البعثة ١٩٩ انتهاكا جسيما لحقوق الطفل. وتمكن ١٥٢ طفلا (١٣٣ صبياً و ١٩ فتاة) من الفرار من الجماعات والقوات المسلحة أو من الانفصال عنها. وهذا ما يشكل انخفاضا بالمقارنة مع الفترة المشمولة بالتقرير السابق، التي جرى فيها توثيق فرار أو انفصال ٢٧٧ طفلا. وكانت الجهات الرئيسية التي جَنَّدت الأطفال هي قوات مايي – مايي كاتا – كاتانغا (٤٣)، ومايي – مايي رايا موتومبوكي (٣١)، والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا (١٩). وكان ٣١ طفلا (٣٠ صبيا وبنت واحدة) من المرتبطين سابقا بالجماعات المسلحة محتجزين لدى القوات المسلحة لجمهورية

الكونغو الديمقراطية، في إيتوري، وكيفو الشمالية، وكيفو الجنوبية، وتانغانيكا، لفترات تصل إلى ثلاثة أشهر.

٧٤ - وأُبلغت البعثة بأن ٩ أطفال جرى تجنيدهم في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤، فُصِلوا عن القوات المسلحة لجمهورية الكونغو في الآونة الأخيرة. وقد سارعت القوات المسلحة إلى التحرك وفتحت تحقيقا في هذا الصدد. وقُتِل أيضا أربعة أطفال وتعرض أربعة آخرون للتشويه من جانب أطراف التراع، بما في ذلك الجماعات المسلحة والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية على حد سواء، في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية. وشرعت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو لديمقراطية في إجراء تحقيقات لتحديد هوية الجناة المزعومين وملاحقتهم.

كاف - السلوك والانضباط

٧٥ - استجابة لدعوتي إلى اتخاذ إجراءات تهدف إلى كفالة عدم التسامح مطلقا إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين من جانب موظفي الأمم المتحدة، كثّفت البعثة جهودها الرامية إلى القضاء على هذه الآفة من خلال القيام بحملة قوية لدرئها، واستعراض ما لديها من آليات للوقاية، واتخاذ إجراءات تصحيحية أكثر تنسيقا وتكيفا، بما في ذلك ما يتعلق منها بتقديم المساعدة إلى ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

رابعا - ملاحظات

٧٦ - لا أزال أشعر بقلق بالغ إزاء تصاعد حدة حالات التوتر السياسي المرتبطة بالعملية الانتخابية وزيادة عدد الحوادث الأمنية وانتهاكات حقوق الإنسان ذات الصلة. وثمة خطر حقيقي بحدوث قلاقل مدنية وباتساع رقعة العنف ما لم تعالَج حالات التوتر تلك. وأشجع الرئيس كابيلا وحكومته على تكثيف جهودهما الرامية إلى التواصل مع الجهات المعنية بمختلف أطيافها السياسية. وأنوه بإعلان إجراء حوار وطني بهدف بناء توافق بشأن العملية الانتخابية. وأدعو الحكومة إلى كفالة أن يكون ذلك الحوار شاملا للجميع، وأن تكون الجهات المعنية المتباينة المواقف قادرة على مناقشة المسائل الخلافية في جو من الانفتاح والاحترام المتبادل. وأشجع أيضا الحكومة على بذل قصاراها لكفالة حماية حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق الأساسي في حرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي. وأحث جميع الجهات المعنية الكونغولية على الالتزام بحل خلافاتها عن طريق الحوار والتشاور، ونبذ العنف كوسيلة لتحقيق أهدافها السياسية. إن الأمم المتحدة على استعداد لدعم حوار وطني جامع يحترم

الدستور ويعزز احترام الحقوق والحريات السياسية الأساسية. ومن شأن التوصل إلى توافق على جدول زمني واقعي للانتخابات يتضمن خطا زمنيا لتحديث سجل الناخبين بحيث تعتبره جميع الجهات المعنية موثوقا به، أن يعزز الثقة في العملية الانتخابية برمتها.

٧٧ - وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها قوات الأمن الوطني للتصدي للتهديدات التي تشكلها الجماعات المسلحة، أشعر بالقلق من استمرار تعرض المدنيين العزل في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية للعنف وسوء المعاملة. وأدين بشدة الهجمات الوحشية التي يشنها تحالف القوى الديمقراطية والعناصر المرتبطة به في كيفو الشمالية، التي أدت بالفعل إلى أكثر من ٥٠٠ حالة قتل معروفة في صفوف المدنيين منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. وتشكل هذه الهجمات على المدنيين انتهاكا واضحا للقانون الدولي لحقوق الإنسان الدولية والقانون الإنساني الدولي. وتؤدي هذه الهجمات أيضا إلى خسائر في الأرواح في صفوف جنود القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وأفراد حفظ السلام التابعين للبعثة. إنني أدعو إلى التحرك على وجه السرعة لتقديم منفذي تلك الهجمات إلى العدالة. وستواصل الأمم المتحدة دعم سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية في جهودها الرامية إلى تحييد الجماعات المسلحة وإنهاء الإفلات من العقاب، تمشيا مع ولاية البعثة.

٧٨ - وكما ورد في رسالتي المؤرخة ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ إلى رئيس مجلس الأمن (S/2015/983)، يسرني أن أشير إلى إحراز بعض التقدم في الحالة الأمنية في عدد من مناطق البلد، بما في ذلك في مقاطعات با - ويليه، وهو - ويليه، وإيتوري، وكيفو الجنوبية، وتشوبو، وإلى تعزيز قدرة قوات الأمن الوطني على الانتشار السريع وشن عمليات ضد الجماعات المسلحة، على الرغم من الصعوبات التي تعترض الاستمرار في القيام بتلك العمليات. وأرحب أيضا بالتزام الحكومة بمحاسبة مرتكبي العنف، ومكافحة العنف الجنسي، وإنهاء تجنيد الأطفال. وعلى الرغم من التقدم المحرز حتى الآن، لا زال يتعيّن القيام بالمزيد للحفاظ على هذه المكاسب، وبخاصة فيما يتعلق ببسط سلطة الدولة وإيجاد حلول دائمة لمسألة إعادة إدماج المقاتلين السابقين في سياق مبادرات تحقيق الاستقرار الأوسع نطاقا، مع المضي في الوقت نفسه بعمليات الإصلاح الوطنية البالغة الأهمية.

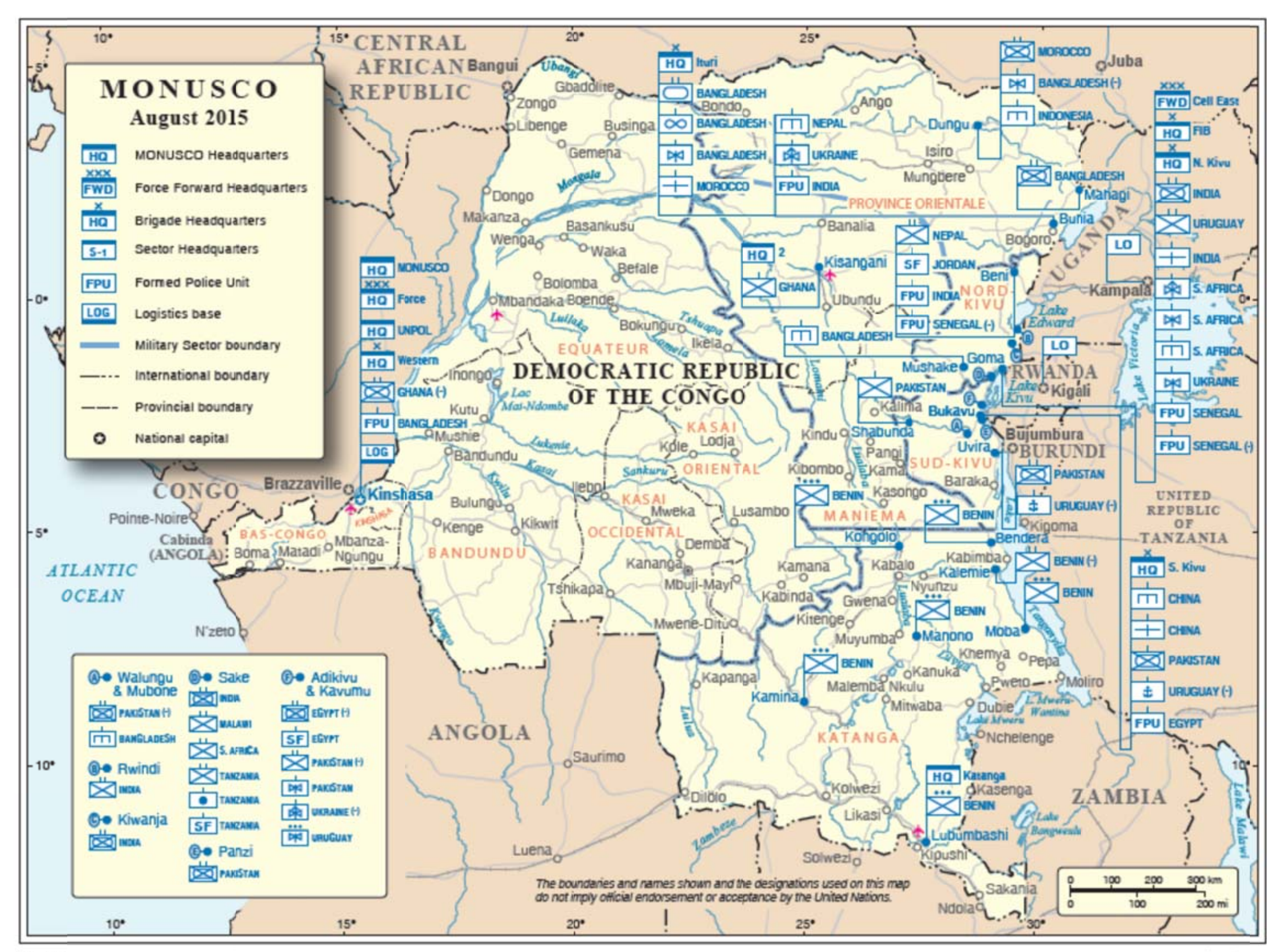
٧٩ - وعلى نحو ما أشرتُ في رسالتي المذكورة أعلاه، وفي ضوء الحالة المتزايدة التعقيد في جمهورية الكونغو الديمقراطية وضرورة تنفيذ الولاية بمزيد من الفعالية في الأشهر المقبلة، أعتقد أن الوقت قد حان للقيام بخطوات ملموسة بغية تيسير استئناف الحوار الاستراتيجي بين الأمم المتحدة والحكومة من أجل تحقيق هدف مشترك هو انسحاب البعثة بشكل

تدريجي ومتواصل، مع الحفاظ في الوقت نفسه على المكاسب والاستثمارات وتجنب حدوث انتكاسة كبرى تعيد البلد إلى حالة الفوضى أو النزاع.

٨٠ - واستنادا إلى ما يُتوقع تحقيقه من قدرات ومكاسب من خلال زيادة الكفاءة جراء إحداث تحوُّل في القوّة، بما في ذلك إنشاء كتائب قادرة على الانتشار السريع، وزيادة القدرة على التنقُّل وجمع المعلومات، قد يكون من الممكن النظر في إجراء تخفيض إضافي لقوام البعثة من الأفراد العسكريين دون أن يمس ذلك بقدرة البعثة على تنفيذ ولايتها في حماية المدنيين، بسبل منها تحييد الجماعات المسلحة. ولذلك أوصي بأن ينظر مجلس الأمن، لدى استعراضه ولاية البعثة، في إجراء تخفيض إضافي في قوام البعثة من الأفراد العسكريين بمقدار ١ ٧٠٠ فرد، إضافة إلى التخفيض بمقدار ٢ ٠٠٠ جندي الذي أيده المجلس في القرار ٢٢١١ (٢٠١٥)، مع مراعاة التقدم المحرز في وضع استراتيجية خروج مشتركة وخفض التهديد الذي تشكله الجماعات المسلحة. وفي الوقت نفسه، وفي ضوء التحديات المتزايدة التي تعترض القانون والنظام في سياق العملية الانتخابية، ستستعرض البعثة أيضا تشكيلها، ولا سيما تشكيل عنصر الشرطة، بما يكفل تمتعها بالقدرة اللازمة على تنفيذ ولايتها في حماية المدنيين. وستُدرج النتائج والتوصيات لهذا الاستعراض في التقرير الذي سأقدمه إلى مجلس الأمن في آذار/مارس ٢٠١٦.

٨١ - ولن يمكن التوصل إلى حل للنزاع الدائر في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية من دون توفر الإرادة والالتزام من جانب دول المنطقة دون الإقليمية واضطلاعها بنفسها بهذه المهمة. وأنا أثني على الجهود المبذولة حاليا بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ودول الجوار، في سياق إطار السلام والأمن والتعاون، لدعم تحييد الجماعات المسلحة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، فهي تشكل خطوة في الاتجاه الصحيح. ومع ذلك، لا يزال القلق يساورني إزاء الجمود في تنفيذ إعلاني نيروبي، الأمر الذي لا يزال يغذي الشكوك والريبة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وجيرانها. ويكتسي التنفيذ الكامل وفي حينه لإعلاني نيروبي، ولا سيما إعادة عناصر حركة ٢٣ آذار/مارس السابقة المجمعين في رواندا وأوغندا إلى أوطانهم، أهمية بالغة في تحقيق السلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى. وأشيد بالمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى لما طرحه من مبادرات في الآونة الأخيرة، بالتنسيق مع الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ومبعوثي الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى، ترمي إلى التعجيل بإعادة هؤلاء العناصر المنتمين إلى حركة ٢٣ آذار/مارس السابقة إلى أوطانهم.

٨٢ - وختاما، أود أن أعرب عن امتناني لممثلي الخاص لجمهورية الكونغو الديمقراطية، مارتن كوبلر، لما يسديه من خدمة، ولخلفه، مامان سيديكو، ولجميع موظفي البعثة، ووكالات منظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، وكذلك للمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى على الجهود الدؤوبة. وأود أيضا أن أشكر البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة على مشاركتها النشطة في خدمة السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأن أقدم تعازيَّ إلى أسر وحكومات أفراد حفظ السلام الذين سقطوا خدمةً للسلام في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر.


MONUSCO
August 2015
MONUSCO Headquarters
Force Forward Headquarters
Brigade Headquarters
Sector Headquarters
Formed Police Unit
Logistics base
Military Sector boundary
International boundary
Provincial boundary
National capital
CENTRAL AFRICAN REPUBLIC
Bangui
DEMOCRATIC REPUBLIC OF THE CONGO
CONGO
Brazzaville
Kinshasa
ANGOLA
ZAMBIA
UNITED REPUBLIC OF TANZANIA
RWANDA
BURUNDI
UGANDA
ATLANTIC OCEAN
Juba
Kampala
Kigali
Bujumbura
PROVINCE ORIENTALE
EQUATEUR
KASAI ORIENTAL
KASAI OCCIDENTAL
BANDUNDU
BAS-CONGO
MANIEMA
NORD-KIVU
SUD-KIVU
KATANGA
Ituri
Bunia
Kisangani
Goma
Bukavu
Beni
Uvira
Kindu
Kalemie
Lubumbashi
Kamina
Mbandaka
Dungu
Cabinda (ANGOLA)
Pointe-Noire
Boma
Matadi
The boundaries and names shown and the designations used on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.
Walungu & Mubone
Sake
Adikivu & Kavumu
Rwindi
Kiwanja
Panzi
Map No. 4412 Rev. 17 UNITED NATIONS
August 2015 (Colour)
Department of Field Support
Geospatial Information Section (formerly Cartographic Section)